

بيان لجنة السياسة النقدية

١٢ نوفمبر ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل الى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% و ٨,٧٥% على الترتيب. كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل الي ٨,٧٥%.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر للشهر الثاني على التوالي ليسجل ٤,٥% في أكتوبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣,٧% في سبتمبر ٢٠٢٠ و ٣,٤% في اغسطس ٢٠٢٠. وقد جاء ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام مدفوعاً بارتفاع المساهمة السنوية للسلع الغذائية بشكل أساسي، بالإضافة إلى مساهمة السلع والخدمات المحدد اسعارها ادارياً، ولكن بدرجة اقل في أكتوبر ٢٠٢٠. ويأتي ذلك في ظل استمرار ارتفاع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية للشهر الثاني على التوالي، على الرغم من استمرار تسجيله معدلات سالبه. وفي ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ٣,٩% في أكتوبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣,٣% في سبتمبر ٢٠٢٠ من ٠,٨% في اغسطس ٢٠٢٠، والذي جاء وفقاً للتوقعات، بسبب التأثير السلبي لفترة الأساس. ومع ذلك، ظلت المعدلات السنوية للتضخم تعكس احتواء الضغوط التضخمية.

وقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٣,٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ٥,٦% خلال العام المالي السابق. وقد جاء ذلك نتيجة تباطؤ معدل النمو خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، خاصة في ضوء الإجراءات الاحتوائية لجائحة كورونا، ليسجل وفقاً للبيانات المبدئية سالب ١,٧%، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٥,٠% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠. وقد جاءت الزيادة في مساهمة الاستهلاك في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لتحده بشكل جزئي من التراجع في مساهمة الاستثمارات وصافي الصادرات ولكن بدرجة أقل خلال ذات الفترة. وقد انعكس ذلك أيضاً في معدل البطالة والذي سجل ٩,٦% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٧,٧% خلال الربع الأول من ذات العام. وقد استمرت المؤشرات الأولية للربع الثالث من عام ٢٠٢٠ في التعافي التدريجي.

وعالمياً، ما يزال النشاط الاقتصادي ضعيفاً على الرغم من بعض التعافي، كما استقرت اسعار البترول العالمية بشكل عام، واستمر تحسن الأوضاع المالية العالمية، نتيجة إجراءات التيسير الاقتصادية، على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة. إلا أن هناك مخاطر تحيط بأفاق النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة انتشار الموجة الثانية لجائحة كورونا وعودة الاغلاق وتشديد الإجراءات الاحترازية والتي ستؤثر سلباً على آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي ضوء ماتقدم، وحيث أنه من المتوقع أن يسجل متوسط معدل التضخم خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ معدلات أحادية منخفضة تحت مستوى ٦,٠%، وهو ما يؤكد استمرار احتواء الضغوط التضخمية المتوقعة على المدى المتوسط. وبالتالي، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة أساس. ويوفر خفض أسعار العائد الأساسية في اجتماع اللجنة الدعم المناسب للنشاط الاقتصادي في الوقت الحالي ويتسق ذلك القرار مع تحقيق استقرار الاسعار علي المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg